
<i>Received/Geliş</i> <i>26 /4/2018</i>	<i>Article History</i> <i>Accepted/ Kabul</i> <i>28 /4/2018</i>	<i>Available Online / Yayınlanma</i> <i>30 /4/2018</i>
--	--	---

نمو السكان في العراق وانعكاساته البيئية

أ.م.د. وسن كريم عبد الرضا

جامعة بغداد /التربية ابن رشد للعلوم الانسانية

قسم الجغرافية

ملخص

إن الزيادة المستمرة في عدد السكان، واحدة من المشاكل الضخمة التي تعاني منها شعوب العالم. ولا سيما مشكلة النمو السكاني المتسارع هي السبب وراء اي مشكلة اخرى، ويعزى هذا النمو السريع للسكان بتغيرات البيئة بمختلف المجالات الصناعية والتجارية والغذائية والاجتماعية والتعليم. ان النظر الى السكان كأرقام مجردة تغفل هذه النظرة حقيقة الارتباط والتكامل بين السكان والبيئة فلم يتم التصدي للنمو السكاني بتنمية الموارد الطبيعية والبشرية ولم تعتمد سياسات ذات رؤية مستقبلية تهدف الى استدامة البيئة والحفاظ على حقوق الاجيال القادمة. فمع زيادة السكان يزداد الطلب كميًا على مجمل الاحتياجات المعيشية من الماء والغذاء والطاقة والسكن والنقل والرعاية الصحية والتعليم والترفيه. ويتطور هذا الطلب مع تسارع عمليات التنمية وتطلع السكان المتزايد لتحسين مستويات معيشتهم وأنماط استهلاكهم ويؤدي هذا الضغط المتزايد على الموارد اللازمة لتلبية هذه الحاجات الى استنفاد الموارد كما حدث مع المياه او انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية وللموارد الحيوانية ذاتها. ويؤشر الوصول الى الاهداف الانمائية للالفية في مجالات الحصول على المياه والسكن والبيئة الآمنة مقياسا لمدى التقدم الذي احرزته العراق في التصدي لأثر النمو السكان على التنمية المستدامة للبيئة .

Iraq's population growth and its environmental

Abstract

to the continuous increase in the population, one of the huge problems afflicting the peoples of the world. Particularly the problem of rapid population growth is the reason behind any other problem, and rapid population growth is attributed to changes in the environment in various fields of industrial, commercial, social and nutritional education to look at people as abstract figures omit this fact link and complementarity between population and the environment are not addressing population growth, natural and human resource development and policies with a futuristic vision aimed at environmental sustainability and preserving the rights of future generations. With increased population demand quantitatively the entire living requirements of food and water, energy, housing, transport, health care, education and entertainment. And develop this application with the acceleration of development processes and the growing population looked to improve their living standards and consumption patterns and this causes increased pressure on resources to meet those needs to resource depletion as happened with water or low productivity of agricultural land and animal resources. Gesticulates reach the Millennium development goals in the areas of access to water, housing and a safe environment is a measure of how Iraq's progress in addressing the impact of population growth on the sustainable development of the environment.

المقدمة :-

تجمع جميع آراء الباحثين والمتخصصين في مجال التنمية وكذلك مجال جغرافية السكان وجود علاقة قوية بين الزيادة السكانية من جهة، وبين عناصر البيئة والتنمية من جهة أخرى، الأمر الذي جعل العديد من الكتاب والمختصين في مجال السكان والتنمية والبيئة، يتحدثون باهتمام حول أهمية دور الزيادة السكانية في تأثيرها على عناصر البيئة وتنميتها اقتصاديا وسياسيا كي يكون الإنسان في هذا المجتمع قادرا على التكيف مع بيئته، والإسهام في حل مشاكله ومشاكل مجتمعه، بل وحتى المساهمة في حل مشكلات العالم الذي هو جزء منه .

مشكلة البحث :- يمكن صياغة مشكلة البحث وفقا للتساؤل الآتي :-

(هل لنمو السكاني في العراق انعكاسات على واقعه البيئي ؟)

فرضية البحث :-

الفرضية هي جواب او حل اولي للمشكلة ينبغي التحقق من صحتها او خطئها وذلك بافتراض ما يأتي :- (هناك علاقة طردية بين نمو السكان وعوامل البيئة المختلفة كاستخدامات الارض، والانشطة والفعاليات البشرية وبين ارتفاع مستويات التلوث البيئي فيها) .

اولا :- تطور حجم السكان في العراق :-

نمو السكان في العراق وانعكاساته البيئية

أ.م.د. وسن كريم عبد الرضا

شهد نمو السكان في العراق وبصورته المطلقة تطورا سريعا ومتواصلا ومنتظما ، ولم تتأثر الأرقام المطلقة للزيادات السكانية بالتقدم او التراجع الذي شهده الاقتصادي العراقي خلال مراحل الزمنية المتعاقبة ، وهذا ما أكدته لنا النتائج الخمسة للتعديلات العامة للسكان والتي اجريت في العراق ابتداء من اول تعداد عام 1947 وحتى اخر تعداد له عام 1997 ناهيك عن المسوح والتقديرات السكانية التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء عام 2003 حيث اشرت لنا البيانات الاحصائية ازدياد السكان من حوالي (8) مليون نسمة عام 1965 الى (12) مليون نسمة عام 1977 والى (16) مليون نسمة عام 1987 والى (22) مليون نسمة عام 1997 والى (31) مليون نسمة عام 2009 ووفقا للإسقاطات السكانية بلغ سكان العراق عام 2016 حوالي (36) مليون نسمة ينظر جدول (1)

هذه الزيادة السكانية المطلقة هي نتيجة طبيعية لارتفاع معدل النمو السكاني والذي حافظ على وتيرته العالية 3.1% خلال المدة الماضية ، مع وجود رغبة ملحة من قبل المؤسسات الحكومية على زيادة الانجاب وتشجيع الزواج المبكر التي كان لها انعكاساتها على صورة المؤشرات الديموغرافية في العراق

جدول (1) سكان العراق للأعوام 1947 – 2016 وحسب البيئة

النسبة		السكان			سنة التعداد
الريف	الحضر	مجموع	ريف	حضر	
-	-	4816185	-	-	1947
62.7	37.3	6536109	4100471	2435638	1957
48.9	51.1	8047415	3935124	4112291	1965
36.3	63.7	12000497	4354443	7646054	1977
29.8	70.2	16335199	4866230	11468969	1987
32.5	67.5	19184543	6238767	12945776	1997
35.8	64.2	31664466	11361153	20303313	2009
30	70	36933714	11109464	25824250	2016

المصدر :- عمل الباحثة باعتماد وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية للسنوات (1997- 2009- 2016) جداول 2/6 و 3/21 ج. علما تم استثناء اقليم كردستان من تعداد عام 1997 ووفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

ثانيا- معدلات النمو السكاني في العراق :-

يمثل هذا المؤشر النسبة المئوية لتغير حجم السكان خلال مدة زمنية معينة والغرض منه قياس معدل النمو السكاني وكيفية تغير حجم السكان .ويعد هذا المؤشر اساسي لصانعي القرار لما له من تأثير على البيئة حيث ان النمو السريع للسكان يؤدي الى اجهاد المصادر

نمو السكان في العراق وانعكاساته البيئية

أ.م.د. وسن كريم عبد الرضا

الطبيعية¹ استمر معدل النمو السكاني في العراق على وتيرته العالية (3.1%) خلال عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي مع وجود رغبة ملحّة من الحكومة آنذاك باتجاه زيادته عبر تبني مجموعة من البرامج والإجراءات الهادفة إلى زيادة الإنجاب ، إلا أن وتيرة هذا المعدل أخذت تشهد انخفاضاً لأول مرة بعد عام 1995 حيث أعلنت التقديرات الرسمية هبوط معدل نمو سكان العراق الى (2.8%) متأثراً بظروف الحروب والعقوبات الاقتصادية ثم عاد معدل نمو السكان الى الارتفاع وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ في معدلات الوفيات بعد عام 2003 ، إلا أن معدل النمو السكاني في العراق حافظ على وتيرته ويتوقع له المحافظة على نسبة نمو قريبة من (3%) على المدى القريب معززاً بارتفاع معدل الولادات وانخفاض معدل الوفيات من خلال التوسع في تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية إلا انه في الوقت نفسه يعد هذا المعدل سبباً في تأخر دخول العراق منظمة الهبة الديموغرافية . أنظر جدول (2).

جدول (2)

معدلات النمو السكاني في العراق للمدة (1987-2016)

المعدل (%)	المدة
3.1	1997-1987
2.8	2007-1997
3	2014-2007
3	2016-2014

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على المجاميع الإحصائية السنوية للأعوام (1987-1997 ، 2007-2014-2016) جداول (1/21) صفحات متفرقة .

ثالثاً - التحضر والتركز السكاني

تميز القرن الماضي بنمط للتنمية رافقه تصاعد و استمرار الهجرة من الريف الى المدن، فقد كان تردّي الحالة الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية خلال النصف الأول من القرن العشرين وعوامل الجذب في المدن مع بداية عملية التنمية المنحازة للحضر، فضلاً عن السلبات التي رافقت تطبيق قانون الإصلاح الزراعي عام 1958، سبباً في هجرة متواصلة لسكان الريف الى العاصمة ومراكز المدن الاخرى التي هاجر الكثير من سكانها ايضا الى العاصمة من اجل التعليم وفرص العمل في القطاع الحديث ومظاهر الحياة العصرية ، وظلت بوصلة الحراك البيئي للسكان في العراق، تؤشر ارتفاع نسبة سكان الحضر بالنسبة لسكان الريف ينظر(جدول 1) و (شكل 1) . ولقد كان لطبيعة السياسات الإنمائية المطبقة سابقاً وآلية توزيع الاستثمارات جغرافياً ما بين المحافظات فضلاً عن تأثر حركة الاستيطان ما بين الريف والحضر بمعامل الهجرة الداخلية دوراً في تحديد ملامح التوزيع البيئي للسكان في العراق وقد أثبتت المسوح الإحصائية إلى أن عامل الهجرة الداخلية ساهم بواقع 45% في نمو معدل السكان الحضري خلال الفترة 1960-1980، بينما انخفض إسهامها إلى 29% خلال المدة

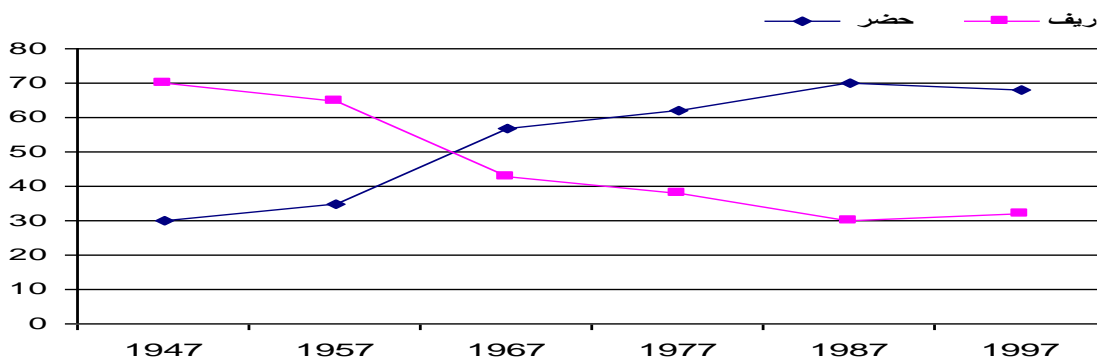
1 وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق ، قسم احصاء البيئة ، جمهورية العراق ، 2012 ، ص 49

نمو السكان في العراق وانعكاساته البيئية

أ.م.د. وسن كريم عبد الرضا

1980-1995، وذلك بسبب سياسات الدولة حينذاك والهادفة الى الحد من نزوح السكان اذ وظفت لهذا الغرض وسائل اقتصادية واجتماعية وقانونية عديدة.²

شكل (1): اتجاهات الهجرة من الريف الى المدينة



المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج التعدادات العامة للسكان خلال الفترة 1947-1997

وعلى أية حال، فإن العراق شهد هجرة معاكسة، وإن كانت محدودة، من المدينة الى الريف في عقد التسعينات من القرن الماضي. فقد أدت مجموعة من العوامل والسياسات الى حركة معاكسة من المدن الى الريف. منها ارتفاع اسعار السلع الزراعية المحلية متأثرة بظروف العقوبات الاقتصادية؛ ودعم الدولة لأسعار شراء السلع الزراعية واستخدامها اسلوب التسليم الإجباري للمحاصيل الزراعية؛ وانخفاض مستويات الأجور الحقيقية في القطاع الحضري، لا سيما في القطاع الحكومي نتيجة الارتفاع الكبير في مستويات التضخم، الى ارتفاع نسبة سكان الريف الى 32.5% في تعداد عام 1997 بالمقارنة مع نسبة 29.8% في تعداد عام 1987 جدول (1). كذلك تغيرت اتجاهات التوزيع البيئي للسكان بعد عام 2003 اذ ارتفعت نسبة سكان الريف إلى 35.8% في حين انخفضت نسبة سكان الحضر إلى 64.2% في عام 2009 وكان لمظاهر العنف التي استشرت في المحافظات الرئيسية ومراكزها وحركة التهجير القسرية في عامي 2006 و 2007 دورا في التأثير على طبيعة التوزيع ونسبه. ويلاحظ من جدول (1) انخفاض نسبة سكان الريف الى 30% عام 2016 نتيجة تحسن الاوضاع الامنية نسبيا وتردي الاوضاع المعيشية في المناطق الريفية وعدم توفر فرص العمل ادى الى زيادة الهجرة الى مراكز المدن مما ادى الى ارتفاع نسبة سكان الحضر الى 70% عام 2016 .

رابعا- الانعكاسات البيئية لنمو السكان في العراق :-

2 وزارة التخطيط ، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان-مكتب العراق ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، حالة سكان العراق 2010 التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية للألفية ، العراق ، 2011 ، ص 17

نمو السكان في العراق وانعكاساته البيئية

أ.م.د. وسن كريم عبد الرضا

تفرض الحياة على الانسان التماس المباشر بينه وبين البيئة باعتباره الشخص المسؤول عن امور تتعلق بإيصال المياه والاقتراب من المصادر الملوثة للمياه ويقع على عاتقه الكثير من الاعمال الزراعية والحقلية مثل الرعي والحصاد وغيرها مما يستدعي حمايتها ورفع مستوى الوعي البيئي له. وعليه يتم دراسة انعكاسات اثر نمو السكان على البيئة وفقا للمجالات التالية :-

1- النمو السكاني واستخدامات الأرض:-

ان مشكلة النمو السكاني و استخدامات الأرض تنصدر الاولوية للمهتمين في البيئة والحفاظ عليها . فالإنسان يستخدم الأرض منذ الأزل للزراعة والرعي والغابات ومنتجاتها للسكن والمأوى وتوفير الغذاء واستغلال المعادن والموارد المائية وغيرها .. ولاشك أن النمو السكاني يؤدي إلى استنزاف هذه الموارد الطبيعية وتدهورها والعمل على عدم استدامتها . لابل أن الزيادة السكانية والعزوف عن الانتاج الزراعي يؤدي الى تناقص المساحات المزروعة . كما وأن الزيادة السكانية تزيد من معدل القطع الجائر للغابات مما يهدد التوازن البيئي ويجذب الصحراء.³ يمتاز العراق بوفرة الأراضي الزراعية الخصبة والتي تقدر بحدود 48 مليون دونم والتي تشكل 26.4% من المساحة الاجمالية والمستثمر منها لا يتجاوز 23 مليون دونم اي بحدود 48% من اجمالي الأراضي الصالحة للزراعة لعام 2007.⁴

في حين انخفضت المساحة الزراعية في عام 2011 حتى بلغت 43.1 مليون دونم للأراضي الصالحة للزراعة بعدما كانت 48 مليون دونم عام 2007 ، في حين شكلت الاراضي المستغلة للزراعة فعلا حوالي 13 مليون دونم لعام 2011⁵ بعد ما كانت 23 مليون دونم لعام 2007 وما يفسر هذا الانخفاض في المساحات المزروعة تناقص نسبة سكان الريف في عموم محافظات العراق وهذا ما تم ملاحظته من خلال جدول (1) والشكل (2) اذ انخفضت نسبة سكان الريف من 35% عام 2009 الى 30% عام 2016 نتيجة الهجرة المتصاعدة نحو المدن وكذلك تدهور انتاجية الاراضي الزراعية بفعل الظروف المناخية من جهة وقلت الموارد المائية وارتفاع اسعار الاسمدة والبذور المحسنة والآلات الزراعية من جهة اخرى الامر الذي جعل الفلاح يترك الزراعة ويبحث عن مصادر العيش في المدينة . وهذا ما يؤكد وجود علاقة طردية بين النمو السكاني واستخدامات الارض اذ احدى عوامل نشوء التصحر بفعل النمو السكاني العشوائي بخاصة في المدن الحضرية الى زيادة الطلب على الغذاء والسكن والمياه وبالتالي تطلب ذلك استنزاف الاراضي الزراعية سنويا التي تدهورت سريرا واصبحت متهية للتصحر نتيجة ابتلاع الاراضي الهامشية المحيطة بالمدن

2- النمو السكاني والامن الغذائي :-

تقف مسألة الأمن الغذائي بكل ما تحويها من أمور اقتصادية وسياسية واجتماعية في مقدمة سلم الأولويات في سياسات أغلب الدول ومنها العراق ،وتعتبر الثروة الحيوانية واحدة من أهم المصادر الأساسية لتوفير الاحتياجات الغذائية للمواطن العراقي من خلال توفير العناصر الغذائية وأهمها البروتين إضافة الى الطاقة والمعادن والفيتامينات . لكن اسواق بيع اللحوم المحلية تشهد ارتفاعا ملحوظا في اسعارها في بلادنا

3 نعمات عبد الرحيم وقبع الله ، النمو السكاني وانعكاساته على برامج التنمية ، صحيفة الراكوبة السودانية ، مقالات السياسة ، 2014 © Copyright

alrakoba.net – All rights reserved

4 المهندس الاستشاري سلام ابراهيم عطوف كبة ،عراق التنمية البشرية ، دراسة مقدمة الى وزارة التخطيط ، 2007 ، ص 3 .

5 وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق ، مصدر سابق ، ص 77

نمو السكان في العراق وانعكاساته البيئية

أ.م.د. وسن كريم عبد الرضا

بالرغم من اغراق هذه الاسواق باللحوم الطازجة والمعلبات ومن مناشئ عالمية عديدة، بسبب قيام تجار الماشية بزيادة اسعارها بشتى الذرائع حتى وصل سعر(الخروف)الذي لا يتجاوز وزنه اكثر من(20) كيلو غراما مثلا الى حوال(100) دولارا اضافة الى اجور النقل التي تضاعفت، واستمرار تهريب الثروة الحيوانية العراقية وتحديددا الى الكويت وايران والتي تقوم بها شبكات منظمة عبر الحدود المفتوحة، فضلا عما يقوم به سواق الشاحنات من هذه الدول الذين يفرغون بضاعتهم في مخازن المحافظات الجنوبية ليعبئوها بالماشية العراقية مستغلين ضعف الاجراءات الامنية عند الحدود.⁶ وكذلك الحال بالنسبة للمنتجات الزراعية نتيجة فتح الحدود العراقية على مصاريحها دونما ضوابط، وتدفق المنتجات الزراعية المستوردة التي تمتاز بكلفة اقل من كلفة المنتجات المحلية. فعلى الرغم من القصور بالجانب الغذائي بشقيه الزراعي والحيواني في العراق وتعويض هذا النقص بالمستورد ولكن هل تلك الزيادة المتوقعة تعادل الطلب المتنامي لسد حاجات البشر المتزايدة سنوياً؟! أم الزيادة في إنتاج الغذاء تبتلعها الزيادة السكانية المضطربة، مع استمرار معدل النمو السكاني في العراق على وتيرته العالية (3.1%) والزيادة السكانية المتلاحقة، اذ وفقا للإسقاطات السكانية أن سكان العراق يعادل (71) مليون نسمة تقريباً في عام (2040) أي بعد اربعة وعشرين عاماً وذلك بالتقريب يساوي ضعف عدد السكان عام (2016). ثم ترابط ذلك مع مشاكل المهجرات الداخلية والتدهور البيئي والتغيرات المناخية ذات الآثار السالبة على البيئة.

3- النمو السكاني وخدمات الماء والصرف الصحي :-

تشير نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة 2007 إلى أن (83.7%) من السكان يمكنهم الحصول على مصدر محسن للمياه من الشبكة العامة للمياه أو حنفية عامة، (97.5%) في الحضر و (50.3%) في الريف، ولكن 12.5% منهم ذكروا أنهم يحصلون على المياه من هذه المصادر بصورة مستمرة.⁷ في حين بينت نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2006 أن الماء الصالح للشرب متاح لحوالي (79.2%) من السكان، (91.9%) في الحضر مقابل (57.0%) في الريف، وبلغت نسبة الأسر التي تتوفر فيها مصدر مستمر لماء الشرب في الحضر (60%) و(33%) في الريف، كما تشير البيانات الاحصائية ووفقا لمعطيات شكل (2) ان نسبة السكان المخدومين بشبكات المياه الصالحة للشرب في العراق

عام 2016 بلغت (86%) اي بزيادة نسبية بلغت (2.3%) عن عام 2007، وجاءت هذه

كنتيجة طبيعية للنمو السكاني المستمر في العراق وزيادة عدد السكان كما هو موضح في جدول (1) مما يعكس الضغط الكبير من قبل الاعداد المتزايدة للسكان على اهم الموارد الطبيعية الا وهي الموارد المائية ومدى الحفاظ عليها وديمومتها للأجيال القادمة مما يعكس علاقة طردية بين الزيادة السكانية وكميات المياه المستهلكة، اما واقع هذه الخدمات على المستوى البيئي فشكلت نسبة المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب في الحضر (91.4%) اما في الريف (75%) لعام 2016.⁸

أما نسبة السكان الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسن فتبلغ (83.7%) منها (89.6%) في الحضر و (70.3%) في الريف، في حين بلغت النسبة (92.5%) لمجموع السكان، (99.1%) في الحضر و (77.8%) في الريف حسب نتائج المسح متعدد المؤشرات

6 المهندس الاستشاري سلام ابراهيم عطوف كبة، عراق التنمية البشرية، مصدر سابق، ص 5

7 وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام 2007، لعام 2007 صفحة 123

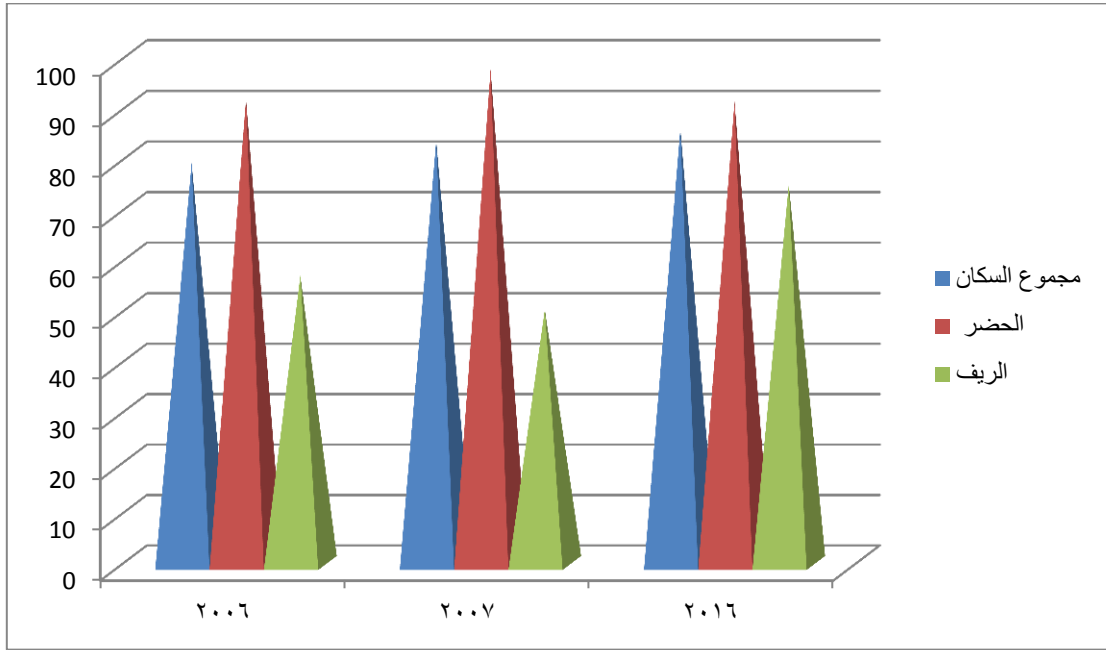
8 وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2016، المسح البيئي في العراق (المياه - المجاري - الخدمات البلدية) لسنة 2016، جداول 7/17

نمو السكان في العراق وانعكاساته البيئية

أ.م.د. وسن كريم عبد الرضا

لسنة 2000، بعد أن كانت (71.5%) في سنة 1990، (95%) في الحضر و (48%) في الريف⁹. في حين تشير بيانات مؤشرات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات لعام 2011 ان نسبة المستخدمين لشبكات الصرف الصحي بلغت (93.8%)¹⁰ وهذا يشير الى حجم الضغط الكبير على الموارد الطبيعية ومدى تأثرها بالزيادة المستمرة في عدد السكان في العراق .

شكل (2): نسبة السكان المخدومين بتوزيع شبكات المياه الصالحة للشرب في العراق (2006-2016)



من عمل الباحثة بالاعتماد على ملحق (1)

4- النمو السكاني وتلوث الهواء :-

يفتقر العراق الى انظمة شاملة للمتابعة والرصد البيئي مما ترتب معه تلوث واضح وملحوس لكافة عناصر البيئة المتمثلة بالهواء، الماء، التربة ناهيك عن استخدام الاسلحة المحرمة في

الحروب وخاصة اليورانيوم المنضب وضرب المنشآت العسكرية وتدميرها، اضافة الى زيادة الضغط السكاني على مساحات محدودة من الارض يسبب ضغطا على مواردها الطبيعية كالهواء والماء والتربة مما عمق من مشكلة التلوث البيئي ،اذ يلاحظ من التحليل المقارن لجدولي (3) و(4) ان نسبة الانبعاثات وكميات النفايات الناتجة عن العمليات الصناعية او الانشطة السكانية قد تباينت نسبه من عام 2005 الى عام 2011 وكانت كلها تشير الى تصاعد مستمر للتلوث البيئي فيما يتعلق بالهواء والغازات المنبعثة من مصادر صناعية وانشطة بشرية ناهيك عن اعداد السيارات المتزايدة في العراق كما يوضح شكل (3) الذي يبين ان اعداد السيارات زاد

من (3501380) مليون سيارة عام 2011 الى (5660885) مليون سيارة عام 2015 وهذه الاعداد فقط للقطاع الخاص ناهيك عن اعداد السيارات الحكومية والقطاع المختلط ، وان هذه الزيادة في اعداد السيارات جاءت وفقا للطلب المتزايد للسكان كونها احد السلع

9نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام 2007، صفحة 121

10 وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مؤشرات المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS 4 2011 ، العراق ، 2011، جدول 43، ص 145

نمو السكان في العراق وانعكاساته البيئية

أ.م.د. وسن كريم عبد الرضا

الكمالية التي اصبح لا يمكن الاستغناء عنها .ولكن هذه الاعداد المتزايدة تكون سببا اخر من اسباب التلوث البيئي الذي ينتج عن تزايد السكان ،اذ تسهم وسائط النقل ب60% من تلوث الهواء في المدن¹¹

جدول (3) نسبة الانبعاثات

الغازات									
السنوات	co	Co2	So2	No ₂	No _x	CH4	NMHC	THC	مجموعة الهيدروكربونات
	الف طن متري						الهيدروكربونات بدون الميثان	الهيدروكربونات	
2005	الجهاز عاطل	97528	(0)	(0)	(0)	(0)	(0)	(0)	(0)
2011		(0)	0.0	0.0	0.1	1.80	0.591	2.392	
	0.6		0.0	41	20	1			
	62		43						
	0.8	(0)	0.0	0.0	0.1	1.96	0.771	2.736	
	09		40	76	40	4			

المصدر :- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق، 2012، ص 63. جدول (4) انتاج النفايات في العراق

السنوات	الكمية (طن / يوم)
2005	14921
2008	25604
2010	48085
2011	36263

المصدر:- 1- المسح البيئي في العراق لسنة 2005 و 2010 .(الماء والمجاري والخدمات) .

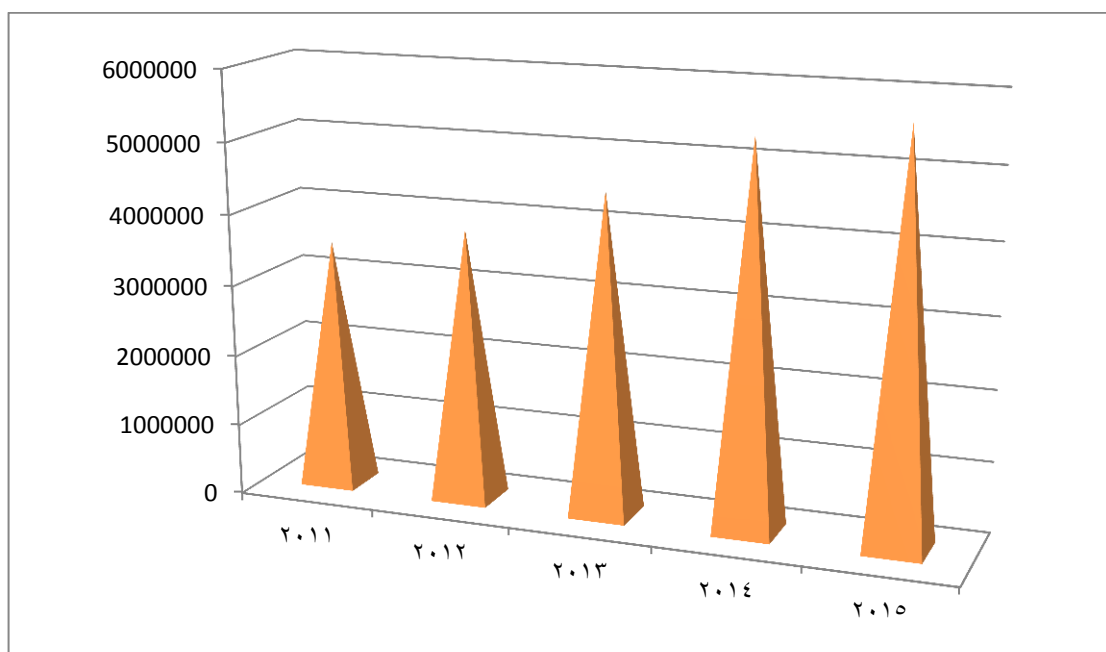
2- وزارة البلديات والاشغال العامة ، امانة بغداد ، تقديرات 2008 و 2011 .

11 فؤاد ابو الفتوح ، حماية البيئة من اثر استخدام السيارات في المدن ، دار النشر المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض ، 1982 ، ص 7 .

نمو السكان في العراق وانعكاساته البيئية

أ.م.د. وسن كريم عبد الرضا

اذ نحو (1000) سيارة تقذف في الساعة الواحدة اكثر من 3م5000 من غاز CO السام (اول اوكسيد الكربون) واكاسيد الاوزون O₃¹² ، وعليه وبالإضافة الى الاسباب اعلاه هذا ما يفسر زيادة كميات انبعاث الغازات في الهواء وفقا لجدول (3) لذا فان زيادة عدد السكان وخاصة في مراكز المدن والاكثاظ السكاني له علاقة مباشرة في ارتفاع حجم مشكلة التلوث لبيئي .
شكل (3) عدد سيارات القطاع الخاص من سنة 2011 – 2015



المصدر :- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء مديرية احصاءات النقل والاتصالات ، بيان رقم (69) لسنة 2016 .

الاستنتاجات

توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات اهمها :-

- 1- اشرت لنا البيانات الاحصائية ازدياد عدد السكان من حوالي (8) مليون نسمة عام 1965 الى حوالي (36) مليون نسمة عام 2016 وفقا للإسقاطات السكانية في العراق وحسب جدول (1) هذه الزيادة السكانية المطلقة هي نتيجة طبيعية لارتفاع معدل النمو السكاني والذي حافظ على وتيرته العالية 3.1% خلال المدة الماضية ، مع وجود رغبة ملحة من قبل المؤسسات الحكومية على زيادة الانجاب وتشجيع الزواج المبكر التي كان لها انعكاساتها على صورة المؤشرات الديموغرافية في العراق .

¹² ماجدة جاسم الخزاعي ، السكان واثرتهم في البيئة في مدينة الصدر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد، 2001 ، ص 122

نمو السكان في العراق وانعكاساته البيئية

أ.م.د. وسن كريم عبد الرضا

- 2- أن معدل النمو السكاني في العراق حافظ على وتيرته ويتوقع له المحافظة على نسبة نمو قريبة من (3%) على المدى القريب معززاً بارتفاع معدل الولادات وانخفاض معدل الوفيات من خلال التوسع في تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية إلا أنه في الوقت نفسه يعد هذا المعدل سبباً في تأخر دخول العراق منظمة الهبة الديموغرافية . وفقاً لجدول (2).
- 3- تميز القرن الماضي بنمط للتنمية رافقه تصاعد و استمرار الهجرة من الريف الى المدن، فقد كان تردي الحالة الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية خلال النصف الأول من القرن العشرين وعوامل الجذب في المدن مع بداية عملية التنمية المنحازة للحضر، فضلاً عن السلبات التي رافقت تطبيق قانون الإصلاح الزراعي عام 1958، سبباً في هجرة متواصلة لسكان الريف الى العاصمة ومراكز المدن الأخرى التي هاجر الكثير من سكانها أيضاً الى العاصمة من أجل التعليم وفرص العمل في القطاع الحديث ومظاهر الحياة العصرية.
- 4- بوصلة الحراك البيئي للسكان في العراق، تؤثر ارتفاع نسبة سكان الحضر بالنسبة لسكان الريف وفقاً لجدول (1) و (شكل 1).
- 5- تغيرت اتجاهات التوزيع البيئي للسكان بعد عام 2003 إذ ارتفعت نسبة سكان الريف إلى 35.8% في حين انخفضت نسبة سكان الحضر إلى 64.2% في عام 2009 وكان لمظاهر العنف التي استشررت في المحافظات الرئيسية ومراكزها وحركة التهجير القسرية في عامي 2006 و 2007 دوراً في التأثير على طبيعة التوزيع ونسبه، ما لبثت ان عاودت الانخفاض لتصل الى 30% في عام 2016 .
- 6- انخفضت المساحة الزراعية في عام 2011 حتى بلغت 43.1 مليون دونم للأراضي الصالحة للزراعة بعدما كانت 48 مليون دونم عام 2007 ، في حين شكلت الأراضي المستغلة للزراعة فعلاً حوالي 13 مليون دونم لعام 2011 بعد ما كانت 23 مليون دونم لعام 2007 وما يفسر هذا الانخفاض في المساحات المزروعة تناقص نسبة سكان الريف في عموم محافظات العراق وهذا ما تم ملاحظته من خلال جدول (1) والشكل (2).
- 7- وما يؤكد وجود علاقة طردية بين النمو السكاني واستخدامات الأرض نشوء التصحر بفعل النمو السكاني العشوائي بخاصة في المدن الحضرية الى زيادة الطلب على الغذاء والسكن والمياه وبالتالي تطلب ذلك استنزاف الأراضي الزراعية سنوياً التي تدهورت سريعاً واصبحت متهتية للتصحر نتيجة ابتلاع الأراضي الهامشية المحيطة بالمدن
- 8- فعلى الرغم من القصور بالجانب الغذائي بشقيه الزراعي والحيواني في العراق وتعويض هذا النقص بالمستورد ولكن هل تلك الزيادة المتوقعة تعادل الطلب المتنامي لسد حاجات البشر المتزايدة سنوياً؟! أم الزيادة في إنتاج الغذاء تبتلعها الزيادة السكانية المضطربة، مع استمرار معدل النمو السكاني في العراق على وتيرته العالية (3.1%) والزيادة السكانية المتلاحقة، إذ وفقاً للإسقاطات السكانية أن سكان العراق يعادل (71) مليون نسمة تقريباً في عام (2040) أي بعد اربعة وعشرين عاماً وذلك بالتقريب يساوي ضعف عدد السكان عام (2016) . ثم ترابط ذلك مع مشاكل المهجرات الداخلية والتدهور البيئي والتغيرات المناخية ذات الآثار السالبة على البيئة .
- 9- تشير البيانات الاحصائية ووفقاً لمعطيات شكل (2) ان نسبة السكان المخدومين بشبكات المياه الصالحة للشرب في العراق لعام 2016 بلغت (86%) اي بزيادة نسبية بلغت (2.3%) عن عام 2007 ، وجاءت هذه كنتيجة طبيعية للنمو السكاني المستمر في العراق وزيادة عدد السكان كما هو موضح في جدول (1) مما يعكس الضغط الكبير من قبل الاعداد المتزايدة للسكان على اهم الموارد الطبيعية الا وهي الموارد المائية ومدى الحفاظ عليها وديمومتها للأجيال القادمة مما يعكس علاقة طردية بين

نمو السكان في العراق وانعكاساته البيئية

أ.م.د. وسن كريم عبد الرضا

الزيادة السكانية وكميات المياه المستهلكة ،اما واقع هذه الخدمات على المستوى البيئي فشكلت نسبة المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب في الحضر (91.4%) اما في الريف (75%) لعام 2016 .
10- يلاحظ من التحليل المقارن لجدولي (3) و(4) ان نسبة الانبعاثات وكميات النفايات الناتجة عن العمليات الصناعية او الانشطة السكانية قد تباينت نسبه من عام 2005 الى عام 2011 وكانت كلها تشير الى تصاعد مستمر للتلوث البيئي فيما يتعلق بالهواء والغازات المنبعثة من مصادر صناعية وانشطة بشرية ناهيك عن اعداد السيارات المتزايدة في العراق كما يوضح شكل (3) وكلها نتيجة الزيادة السكانية المستمر ومتطلباتها غير المنتهية .

التوصيات

توجه الباحثة بالتوصيات التالية :-

- 1- اتباع سياسة سكانية واضحة المعالم والتشجيع على تحديد النسل واستعمال وسائل تنظيم الاسرة لضبط معدلات النمو السنوي للسكان .
- 2- اتباع الدولة سياسات هادفة الى الحد من نزوح السكان في الريف بتوظيف كافة الوسائل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية لتنمية الارياف .
- 3- الحد من استيراد المواد الغذائية واللحوم الاجنبية ومنع تهريب الثروة الحيوانية عبر الحدود العراقية من خلال ضبط ومراقبة المهجرين وتشجيع المنتج المحلي على المستورد دعما للفلاح .
- 4- توفير خدمات البنى التحتية (كالمياه الصالحة للشرب ومجاري الصرف الصحي وسيارات جمع النفايات وغيرها) لكافة المحافظات وخاصة مناطق الارياف لتنميتها والتشجيع على السكن فيها .
- 5- رصد ومحاسبة المعامل المخالفة للتوجيهات البيئية للحد من التلوث الهوائي والبيئي من الانبعاثات الغازية .

المصادر

- 1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ،مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق ،قسم احصاء البيئة ، جمهورية العراق ، 2012.
- 2- وزارة التخطيط ، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان-مكتب العراق ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، حالة سكان العراق 2010 التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية للألفية ، العراق ، 2011.
- 3- نعمات عبد الرحيم وقيع الله ، النمو السكاني وانعكاساته على برامج التنمية ، صحيفة الراكوبة السودانية ، مقالات السياسة ، Copyright © 2014 alrakoba.net - All rights reserved .
- 4- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام 2007 ، لعام 2007 .
- 5- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية 2016 ، المسح البيئي في العراق (المياه - المجاري - الخدمات البلدية) لسنة 2016 ، جداول 7/17

نمو السكان في العراق وانعكاساته البيئية

أ.م.د. وسن كريم عبد الرضا

- 6- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مؤشرات المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS 4 2011 العراق، 2011.
- 7- فؤاد ابو الفتوح، حماية البيئة من اثر استخدام السيارات في المدن، دار النشر المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، 1982.
- 8- ماجدة حاسم الخزاعي، السكان واثرتهم في البيئة في مدينة الصدر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2001.
- 9- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية للسنوات (1947-1997-2009-2016) جداول 2/6 و 3/21 ج.
- 10- زارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء المسح البيئي في العراق لسنة 2005 و 2010. (الماء والمجاري والخدمات).
- 11- وزارة البلديات والاشغال العامة، امانة بغداد، تقديرات 2008 و 2011.
- 12- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء مديرية احصاءات النقل والاتصالات، بيان رقم (69) لسنة 2016.

نمو السكان في العراق وانعكاساته البيئية

أ.م.د. وسن كريم عبد الرضا

الملاحق:-

ملحق (1) نسبة السكان المخدومين بشبكات المياه الصالحة للشرب في العراق

2016	2007	2006	نسبة المخدومين
86	83.7	79.2	مجموع السكان
91.4	97.5	91.9	الحضر
75	50.3	57	الريف

المصدر :- المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق عام 2007، ص123.

المجموعة الاحصائية لعام 2016 ، المؤشرات البيئية ، جداول 7/17أ